د. إيلان بابيه*

قراءة في سياسة الترانسفير
من حاييم وايزمان إلى رحبعام زئيفي..

قال رئيس وزراء اسرائيل، ارئيل شارون، في خطاب ألقاه خلال الجلسة الخاصة التي عقدها الكنيست (البرلمان) الاسرائيلي حداداً على روح الوزير رحبعام زئيفي، إن «زئيفي» كان المكمل الحقيقي لطريق زعماء الحركة العمالية.. لا شك ان شارون قصد في شكل اساسي فكرة «الترانسفير» التي تبناها وآمن بها زئيفي والتي شكلت محور برنامج الحزب الذي أسسه، حزب «موليدت».

هذا المقال، يسعى الى تحري جذور فكرة «الترانسفير» في النظرية والممارسة الصهيونيتين منذ بدء مشروع الحركة الصهيونية الاستيطاني على ارض فلسطين في العام ١٨٨٢م ولغاية يومنا هذا.

كانت الحركة الصهيونية تدرك منذ بداية طريقها ان الشعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» انما هو شعار اجوف يفتقر الى اي اساس واقعي، وان كان هذا الشعار قد تحول الى ضرب من الأمل والتمني حتى عندما كان الواقع مغايراً.. فقد كتب زعيم الحركة الصهيونية حاييم وايزمان عشية الحرب العالمية الأولى: «أليس رائعاً لو أن الأمر يكون كذلك.. أي لو ان البلاد كانت خالية»، لم يكن«وايزمان» الوحيد الذي تمنى لو كان يمكن بعصا سحرية تحويل فلسطين المأهولة بالعرب الى ارض قفر خالية من السكان. لقد ادرك «وايزمان»، كما الكثيرون من رفاقه، ان الحديث لا يدور عن حلم مستحيل، ففي تلك السنوات كتب هؤلاء عن الصلة الوثيقة بين القوة والبأس وبين القدرة على تحويل أمل وتمني زعيم الحركة (الصهيونية) الى واقع.. فإذا كانت البلاد غير خالية من السكان فعلياً، فبالامكان تفريغها.

بيد ان ممارسة واستخدام قوة وحشية عاتية بهذه الصورة لم يكن بالمسألة السهلة او البسيطة، فهؤلاء الزعماء والمفكرون تطلعوا الى اقامة دولة تكون مرتبطة من حبلها السري بأوروبا وبالغرب عامة، وعليه كان على هذه الدولة ان تقام كإطار او كيان سياسي ديمقراطي ليبرالي،

* محاضر في قسم العلوم السياسية بجامعة حيفا

ولعل التناقضات بين واقع فلسطين المتأجج والمكتظ بالسكان وبين التطلع الى بناء الدولة كدولة غربية بكل معنى الكلمة، هو الذي ولد الإنشغال الدائم بالسؤال: كيف يمكن ان تتم عملية الطرد والترحيل من دون ان تُفْضَحَ الخطط الحقيقية؟!

اصطلاح «ترانسفير»، وفي شكل خاص صنوه أو قرينه «ترانسفير – ترحيل – طوعي»، أُعتبر بمثابة بديل ممتاز لاصطلاح الـ «طرد»، حتى وإن لم يكن هناك أي فرق بين الاصطلاحين من الناحية العملية، ولعله يكمن هنا الفرق الأول بين آباء الصهيونية ورحبعام زئيفي، وذلك من حيث أن الزعماء المؤسسين، ابقوا نواياهم غامضة في حين عبر عنها «زئيفي» بصراحة ووضوح.

وكانت قد راودت ايضا قسما من الزعماء (الصهاينة)، على الأقل لغاية عقد الثلاثينيات من القرن الماضي (القرن العشرين)، أفكار أخرى وآمال بالتوصل الى حل سياسي لا يرتكز إلى طرد السكان الأصليين – المحليين، هكذا كانت تبدو الأمور في تفكير وكتابات مؤسس الحركة الصهيونية، ثيودور هرتسل.. لكن هرتسل أيضا أيد الطرد والترانسفير في حال تعذر التوصل الى تسوية سياسية، كما وأيد ذلك زعماء آخرون للحركة.

كان طرد وترحيل السكان المحليين (العرب) في الفترة الممتدة بين عامي ١٨٨٢ و ١٩٣٠، مجرد فكرة وأمل ومشروع أو اقتراح لسياسة. ففي تلك الفترة شكل الطرد واحداً من خطوط العمل الرئيسية الى جانب خط عمل مضاد له، وهو البحث عن تفاهم وتعايش مع السكان الفلسطينيين.. وقد تعايشت هاتان الفكرتان، أو هذان التوجهان، جنبا الى جنب لدى قسم من الزعماء الصهاينة، مثل موشيه شاريت، ليولّدا موقفاً مُركّباً وشائكاً للغاية إزاء الحل المرغوب للنزاع في فلسطين. معارضة الطرد لم تنبع فقط من اعتبارات أخلاقية.. إذ يجدر الذكر ان الاستيطان اليهودي كان لغاية الثلاثينيات عبارة عن مجموعة أقلية صغيرة، في فلسطين، شكلت أقل من ثلث سكان البلاد.. وفي ظل موقف يتسم بالتخلف والاختلال السياسي والعددي، لم يكن واقعياً التحدث عن اللجوء للقوة بغية تحقيق أهداف سياسية.

لقد شهدت فترة الثلاثينيات تغييراً ملموساً في النظرة إلى المسألة الفلسطينية، وبالتالي في النظرة إلى موضوع الترانسفير. فاتساع رقعة الاستيطان اليهودي ليشمل نواحي ومساحات ريفية كبيرة من فلسطين، وازدياد عدد اليهود في مدن البلاد، والأهم من هذا وذاك بناء قاعدة الدولة المستقبلية، كل هذا ساهم في تعزيز الشعور بالنجاح والثقة بعدالة الطريق. وكانت الزعامة (الصهيونية) قدمت لمجتمع الاستيطان اليهودي الملاحقات التي تعرض لها اليهود في اوروبا، أحياناً بشكل ينم عن صدق، وأحياناً أخرى عن مكر ودهاء كدليل مُلح على الحاجة لاقامة دولة يهودية في فلسطين حتى وإن كان مثل هذا المخطط يعني اقتلاع الفلسطينيين من – وطنهم – فلسطين، أما الأصوات الأخرى فتم اسكاتها او خنقها، لتختفي رويداً رويداً، من الخريطة السياسية.

على هذه الأرضية يمكن أيضا فهم النظرة الى القوة وإلى السلاح في مجتمع الاستيطان اليهودي، ولغاية فترة الثلاثينيات وُجه مخزون الأسلحة بشكل فعال، لحماية المستوطنات اليهودية ولفرض هيمنة وسيادة الزعامة على أفراد المجتمع اليهودي المحلي. وقد اعتبر السلاح والقوة العسكرية ولا سيما تلك المأمول امتلاكها مستقبلاً، اعتبرا خلال الفترة ذاتها (الثلاثينيات) الوسيلة الرئيسية التي يمكن بواسطتها تهويد فلسطين، ان لم يكن كلها فعلى الأقل ذلك الجزء الذي أمل زعماء المشروع الاستيطاني إقامة دولة يهودية عليه.

في تلك الأثناء بدأ النقاش والجدل الداخلي الصهيوني يتمحور حول مسألة حدود الدولة اليهودية وليس حول مسألة طابع الدولة او صبغتها، وقد نادى البعض باقامة هذه الدولة على كامل فلسطين، فيما كان آخرون مستعدون للإكتفاء بجزء من البلاد. وسواء أكان الزعماء اليهود قد رغبوا بالسيطرة على كامل فلسطين الانتدابية ام اكتفوا بجزء منها فقط، فلا شك في انهم تطلعوا أن تكون الدولة المزمعة دولة يهودية مئة بالمئة من دون سكان عرب. ومنذ الثلاثينيات اضحت عملية اقتلاع وتشريد الفلسطينيين بالقوة الوسيلة الرئيسية لتحقيق أغلبية يهودية مطلقة في الدولة المرتقبة.

بنيامين زئيف هرتسل
مؤسس الحركة الصهيونية

وقد حصلت الوكالة اليهودية على دعم وتأييد كبيرين من البريطانيين عندما تبنى هؤلاء في نطاق خطة «لجنة بيل» فكرة الترانسفير حتى لو تم بالقوة، بغية تطبيق الحل الذي بدا لهم في ذلك الوقت الحل الأفضل، وهو تقسيم البلاد. فمنذ ذلك العام، (١٩٣٧) كان واضحاً ان التيار المركزي في الحركة الصهيونية، تيار حركة «العمل» يسعى لتنفيذ عملية ترانسفير تشمل جميع السكان الفلسطينيين المتواجدين داخل حدود الدولة اليهودية العتيدة (في العام ١٩٣٧ كان هناك حوالي ربع مليون فلسطيني من المفروض ان يكونوا ضمن سكان دولة يهودية مستقبلية في حال تم قبول خطة «بيل» البريطانية) وقد كتب دافيد بن غوريون لنجله «عاموس» عقب تقرير «لجنة بيل»، بأنه ستكون «ثمة ضرورة لطرد العرب في سبيل الحصول على استقلال يهودي في أرض اسرائيل».

الشرعية المطلقة للطرد كوسيلة رئيسية في غاية الأهمية لتحقيق الهدف الصهيوني، عبرت عن نفسها في تجذر ورسوخ الفكرة (الترانسفير) بشكل سريع في فترة الأربعينيات، فخلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٤٥ تحولت أفكار «الترانسفير» من أيديولوجيا نظرية الى خطط عملية أعدت من جانب لجان مختلفة، هذه اللجان التي ضمت كبار قادة ومسؤولي التجمع الاستيطاني (في فلسطين)، أعملت الفكر في محاولة لفهم ومعرفة كيف يمكن تنفيذ الترانسفير بصورة عملية أو فعلية، اذا سنحت الفرصة التاريخية للحركة الصهيونية القيام بذلك.

خلال تلك المناقشات والمشاورات لم تسمع أصوات تتساءل عن الجانب الأخلاقي للمخطط (الترانسفير) وإنما فقط اصوات تساءلت الى اي حد يمكن أن يكون مثل هذا المخطط مخططاً عملياً؟! إذْ إنصب النقاش والبحث هناك في شكل أساسي حول التوقيت الملائم لتنفيذ المخطط.. وقد أخذ هذا التوقيت يتضح شيئاً فشيئاً بمقدار الضعف والإنحسار الذي أخذ يعتري مكانة بريطانيا كقوة إنتدابية، عندما قررت الزعامة اليهودية في العام ١٩٤٢، في نطاق خطة بلتيمور، أن جميع أراضي المنطقة الواقعة غرب نهر الاردن وحتى البحر الأبيض المتوسط، سوف تشكل مساحة الدولة اليهودية المرتقبة، كان واضحاً استحالة تحقيق مثل هذا الحلم طالما كانت بريطانيا تتواجد في البلاد.

حاييم وايزمان -رئيس اسرائيل الأول

ولكن حتى قبل أن يتضح ما اذا ومتى تعتزم بريطانيا القيام بإجلاء قواتها وإنهاء انتدابها، كانت النقاشات الداخلية (في صفوف الزعامة اليهودية) قد كشفت عن الاتجاه الذي تهب فيه الريح.

فقد اعتبر الفلسطينيون عائقاً ينبغي العمل على إزالته بكل وسيلة ممكنة من أجل تجسيد الحلم الصهيوني بصورة عملية.

وسائل القوة والمال والضغط وغيرها من الوسائل بحثت بشكل مفصل داخل اللجان، وإن لم تكن هناك بعد يد موجهة تعمل على تنسيق الخطط والأفكار لتترجمها إلى سياسة حقيقية، ملموسة.

التنسيق والترجمة العملية لأيديولوجيا الطرد التي مضت عليها سنوات طويلة، وفترة أقصر من النقاش الجوهري لموضوع «الترانسفير»، وصلا إلى لحظتهما الحاسمة في شباط العام ١٩٤٧، ففي ذلك الشهر قررت بريطانيا الجلاء عن فلسطين، وبعد مرور تسعة شهور على إتخاذ هذا القرار، كان هناك جدول زمني معد لجلاء القوات البريطانية، ما ادى لإزدياد الضغوط لإعداد ووضع خطط حقيقية جادة تكون قابلة للتجسيد الفوري.

الاستعدادات اليهودية والصهيونية لموعد الجلاء البريطاني اتخذت طابعاً مختلفاً قبل وبعد آذار ١٩٤٨، وكانت الزعامة اليهودية منشغلة لغاية آذار ١٩٤٨ في اعداد خطة للاستيلاء على الدولة التي سيتركها البريطانيون وراءهم، وفي تكريس النجاح الدبلوماسي في الأمم المتحدة.

ولم تتعامل الزعامة اليهودية مع قرار (١٨١) الذي صدر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ باعتباره قراراً بتقسيم البلاد.

فالتقسيم الذي اقترحه القرار والذي يقضي بضرورة التعاون الاقتصادي – بما في ذلك عملة نقدية مشتركة – والأهم إقامة دولة يهودية ثنائية القومية، كان من المفروض أن تشمل أو تضم حوالي ٤٦٪ من المواطنين الفلسطينيين: أُعتبر من قبل الزعامة اليهودية بمثابة جوانب سيتعين العمل مستقبلاً من اجل تغييرها. لقد اعتبر القرار، وهذا ما تضمنه إعلان استقلال اسرائيل الصادر في الخامس عشر من أيار ١٩٤٨، بأنه إعلان الأمم المتحدة عن اقامة دولة اسرائيل لا غير.

واذا كانت الأمم المتحدة قررت قيام دولة يهودية فإن ما على الزعامة الصهيونية الآن سوى تحويل دولة الإنتداب الى دولة كهذه.

غير ان رياحاً اخرى، مختلفة، قد هبت في العالم بحلول نهاية شباط ١٩٤٨، فالولايات المتحدة الأميركية التي كانت الآمر الناهي في كل ما يتصل ببرامج ومشاريع وسياسة الأمم المتحدة، بدأت تعيد النظر في الحكمة الكامنة في قرار التقسيم.. وتعالت في وزارة الخارجية الأميركية الاصوات التي تعبر عن عدم القناعة بجدوى مشروع التقسيم، حيث قيل هناك انه اذا كان القرار قد افضى، منذ اليوم الأول لاتخاذه، الى نشوب حرب وسفك دماء – واللذين استمرا بوتيرة اشد في شباط ١٩٤٨ – فهو على ما يبدو حل سيء. وقامت محافل الخارجية الأميركية، مستعينة ببعثتها الى الأمم المتحدة، باعداد مشروع بديل للحل. وقد سعى المشروع الجديد الى إرجاء التقسيم وإنشاء نظام وصاية دولية يستمر مدة خمس سنوات يتم خلالها البحث عن حل آخر. للوهلة الاولى خيل للزعامة الصهيونية ان كل احلامها وجهودها مهددة بالضياع.

فالنجاح الدبلوماسي الأهم الذي حققته الصهيونية فيما يتعلق بقرار الأمم المتحدة ١٨١ تمثل في إقناع الأميركيين بأن هناك حاجة ملحة لاقامة الدولة اليهودية وذلك في ضوء الكارثة (المحرقة النازية)، ورغم ان هذا الإدعاء كان عديم الأساس إلا انه لاقى قبولاً وتفهما (في واشنطن)، ويبدو ان قسماً من صانعي القرارات، في الولايات المتحدة ادركوا في حينه أن هناك حاجة لمزيد من الوقت بغية توليف وصياغة خطة سلام تملك فرصة لوضع حد للنزاع في فلسطين.

تحركت الوكالة اليهودية على صعيدين في مواجهة بوادر التغيير في السياسة الأميركية، حيث استخدمت بنجاح فائق اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة وحرضت البيت الأبيض ضد وزارة الخارجية، وفي نهاية المطاف أبقت الولايات المتحدة على دعمها وتأييدها للقرار ١٨١.

الصعيد الثاني لتحرك الوكالة اليهودية كان على مستوى المنطقة ذاتها، اذ تقرر وضع العالم أمام حقائق منتهية في حال طرأ مجدداً تحول في الرأي العام أو السياسة الأميركية ولهذا الغرض قررت الزعامة اليهودية القيام بخطوتين، الأولى تعيين المنطقة الإضافية المنوي ضمها الى الدولة اليهودية، أي الى ذات الدولة وفقما عُينت حدودها في القرار ١٨١، بحيث تكون (الدولة اليهودية) مستقرة وذات مقومات للبقاء حسب رأي الزعامة اليهودية. الخطوة الثانية كانت خطة لطرد السكان العرب من الدولة المرتقبة والموسعة.

بين شباط وآذار ١٩٤٨ خططت القيادة العسكرية والسياسية للوكالة اليهودية، بصورة مفصلة للغاية لتنفيذ عملية الترانسفير المقررة سواء من أراضي منطقة الدولة (اليهودية) كما حددها قرار التقسيم، أو من المناطق الاضافية التي قررت الزعامة اليهودية احتلالها وسلبها من المنطقة المخصصة للدولة العربية (التي نص قرار التقسيم ذاته على قيامها في فلسطين – المترجم) وقد تبين لاحقاً ان كل ما تبقى من مساحة فلسطين، عدا الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن حدودهما الحالية، اعتبر بهذا القدر أو ذاك، بمثابة مناطق حيوية بالنسبة للدولة (اليهودية) المرتقبة، علما انه كان يعيش في هذه المناطق حوالي ٩٥٠ ألف فلسطيني.

وفي العاشر من آذار ١٩٤٨، تبلورت بصورة نهائية خطة الطرد (الترانسفير) ا لكبرى، التي اطلق عليها خطة «ديلت» ووفقا لهذه الخطة، قُسمت الدولة العتيدة الى مناطق من المفروض ان يعمل في كل واحدة منها لواء عسكري مهمته «تنظيف» او «تطهير المنطقة» من السكان العرب، وقد تسلم كل لواء من هذه الألوية العسكرية قائمة بالقرى والتجمعات المقرر «احتلالها»، كما مُنح القادة العسكريون صلاحية اتخاذ القرار بأنفسهم بشأن الوسيلة أو الطريقة الكفيلة بارغام السكان على مغادرة قراهم قبل ان يتم تدميرها. وتقرر السماح لأهالي القرى «الوادعة» فقط، كالتي «ترفع العلم الأبيض» وتستسلم دون مقاومة، بالبقاء، لكن من ناحية عملية فإن رفع العلم الأبيض ايضا لم يشفع لأهالي الكثير من القرى عندما اندلعت المعارك. فمسوغات الطرد كانت لافتة للغاية من حيث تنوعها وتناقضاتها الداخلية، وكان هناك مسوغان بارزان للطرد اولهما الـ «ماضي» الصعب الذي مرت به التجمعات اليهودية، أي التاريخ المحلي للنزاع، وعليه كان مبرراً الثأر من القرى والبلدات العربية، أما المسوغ الثاني فكان مسوغاً استراتيجياً، بمعنى أنه تم طرد أهالي قرى تقع على محاور رئيسية أو في تجاور «خطير» مع مستوطنات يهودية.

الإدعاء الأخير كان يتعلق بنوعية وخصوبة الأراضي التابعة لهذه القرية أو تلك، وقد اعدت هذه المعطيات من قبل لجان «ترانسفير» خاصة تولى تشكيلها وقيادتها رجل الوكالة اليهودية يوسيف فايتس، ولأجل اعداد هذه الخطط قام معاونو «فايتس» بجولات في القرى المقرر احتلالها، وتولت جهة اخرى في جهاز الاستيطان اليهودي، وهي جهاز المعلومات التابع لمنظمة «الهاغاناة»، اعداد ما سمي بملفات «تاريخية» عن القرى تضمنت معطيات عن ثراء هذه القرى ومركزها الاقتصادي من جهة، وعن تاريخ علاقاتها مع المستوطنات اليهودية من جهة اخرى، وقد سُلمت هذه الملفات الى القادة العسكريين عشية اندلاع المعارك.

في نيسان ١٩٤٨، بدأت الخطة (خطة الترانسفير) تشق طريقها نحوالتنفيذ العملي، واعتباراً من ايار ١٩٤٨ ولغاية توقيع اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية في غضون العام ١٩٤٩، كانت الخطة قد نُفذت فعلياً، وبحكم أنه كان بوسع كل قائد عسكري أن يقرر وحده وبشكل فوري اذا ما كانت قرية أو حي سكني معينين قد استسلما أم لا، واذا ما كان يجب طرد سكانهما أم لا، أو حتى ذبحهم، فإنه لم يبق سوى أقلية صغيرة من اصل ٩٥٠ الف فلسطيني، في مدنهم وقراهم، وكان الاستنتاج المترتب على ذلك هو ان الطرد يشكل وسيلة فعالة أثبتت نفسها. وقد مرت سنوات طويلة قبل ان يخرج احد من صفوف المجتمع اليهودي في اسرائيل ليطعن في الشرعية الاخلاقية لعملية الطرد وفي الصلة بين هذه العملية وبين استمرار النزاع، ولعل الأهم من ذلك هو أن سنوات كثيرة قد مرت قبل ان يصحو ضمير مجموعات ذات وزن في الرأي العام العالمي لترفع عقيرتها بالاحتجاج على التطهير العرقي الذي مارسته اسرائيل في العام ١٩٤٨.

دافيد بن غوريون

وبسبب الشعور بنجاح عملية الطرد فقد استمرت هذه العملية حتى بعدما انتهت حرب العام ١٩٤٨.. لقد استمرت عملية «الترانسفير» هذه حتى العام ١٩٥٤. كانت هناك استمرارية ليس فقط في الأعمال ذاتها بل وفي مركزية الأشخاص الذين مارسوا عملية الطرد أثناء الحرب، فبعد العام ١٩٤٨ واصلت جهتان رئيسيتان متابعة ورعاية عملية الطرد، وذلك تحت امرة وزعامة رئيس الحكومة دافيد بن غوريون. الجهة الأولى تمثلت في رجالات وناشطي الاستيطان سواء العاملين في اطار مؤسسة «الكيرن كييمت» او في الوكالة اليهودية، والذين واصلوا بايعاز وقيادة يوسيف فايتس، البحث عن اراضٍ خصبة أو جيدة، وعن قرى في المناطق التي اعتبرت حيوية، ليتم الحاقها بقائمة الأراضي والقرى المقرر طرد اصحابها.

في تلك الفترة لم يكتف يوسيف فايتس بتشجيع عمليات الطرد الانتقائية التي جرى تنفيذها بالفعل والتي سنشير اليها، وانما وضع عدة مخططات لتنفيذ طرد شامل للأقلية الفلسطينية التي بقيت في اسرائيل.. لكن هذه الخطط لم تتحقق ، لأن الزعامة الاسرائيلية اليهودية اعتقدت انها ملائمة (بمعنى قابلة للتنفيذ) لظروف الحرب فقط.

وقد صاغ «فايتس» لحساب الحكومة الاسرائيلية، المسوغات لمواصلة التمسك بخطة شاملة (للطرد)، في حال أتيحت لها فرصة سانحة لذلك، إحدى هذه المسوغات تمثلت في الهجرة اليهودية من البلدان العربية، والتي اعتبرت على أنها عملية طرد، ولذلك فإن توطين هؤلاء اليهود في الأماكن التي عاش فيها الفلسطينيون ينطوي، وفقاً لإدعاء «فايتس»، على عدالة ومبرر تاريخيين في شكل خاص. المسوغ الثاني، وهو مرتبط بالأول، يتمثل في أن الفلسطينيين لا ينتمون الى مجموعة (عرقية) ذات طابع متميز (..)، وكان «فايتس» وغيره من مؤدلجي الحركة العمالية، ومن بينهم كتاب ومحاضرون في الجامعات، قد اعتبروا موضوع (الأمة أو الهوية) الفلسطينية برمته مجرد بدعة تاريخية، ولهذا فإن ترحيلهم بالقوة الى الدول العربية المجاورة، كان عمليا بمثابة إلحاق هؤلاء الفلسطينيين بذات «الشعب».

رحبعام زئيفي

الجهة أو المؤسسة الثانية التي اهتمت بعملية طرد الفلسطينيين، كانت مؤسسة الجيش الاسرائيلي، فقد اتبعت هذه المؤسسة العديد من التكتيكات والأساليب التي هدفت الى تنفيذ مخطط واسع لتقليص اعداد السكان العرب في التجمعين الجغرافيين الرئيسيين اللذين يقيم فيهما العرب، وهما «وادي عارة» والجليل، اضافة الى طرد السكان العرب من الجيوب المتبقية، مثل مدينة «المجدل» في الجنوب وعشائر البدو في النقب. وقد كان من ابرز الشخصيات التي تزعمت تلك العمليات العسكرية، موشيه ديان الذي تولى إبان الفترة المعنية (١٩٤٨ – ١٩٥٤) منصبين مهمين: قائد المنطقة (العسكرية) الوسطى وقائد المنطقة الجنوبية.

في نطاق منصبه كقائد للمنطقة الجنوبية، كان ديان هو المسؤول عن طرد ٢٧٠٠ فلسطيني من اهالي «المجدل» العام ١٩٥٠ وطرد نحو ١٧ الف (فلسطيني) من بدو النقب بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٣، وكقائد للمنطقة الوسطى، يقف ديان وراء طرد ١٠٠٠ مواطن من اهالي «باقة الغربية» ونحو ٧٠٠ من اهالي «كفر ياسيف» وذلك في العام ١٩٤٩، ولكن «ديان»، كما هو معروف، لم يكن المسؤول الوحيد عن عمليات الطرد، اذ ان قيادة الجيش (الاسرائيلي) بأكملها رعت ومارست هذا الطرد عقب انتهاء حرب العام ١٩٤٨، وقد كان التكتيك متشابهاً بصورة دائمة تقريباً، حيث قام الجيش بمصادرة قرى بأكملها بدعوى الحاجة لإجراء مناورات عسكرية داخل هذه القرى وسط قطع وعود لسكانها بتمكينهم من العودة اليها بسلام، وبطبيعة الحال كانت هذه وعوداً كاذبة، فقد دمرت تلك القرى عن بكرة ابيها وتحول سكانها الى مشردين ولاجئين، او «الحاضرين الغائبين» في وطنهم. ولعل الشيء المفاجئ، هو ان الاوساط الاسرائيلية ظلت تتجاهل هذا الموضوع لسنوات طويلة، على الرغم من ان احدى هذه الحالات – حالة اهالي قريتي اقرت وبرعم – كانت موضع بحث في المحاكم الاسرائيلية على امتداد تاريخ الدولة اليهودية منذ قيامها وحتى الآن، ولم ينفذ الموضوع الى الوعي العام في اسرائيل سوى في العام ١٩٨٨ وذلك بفضل تحرك قام به لاجئو الداخل انفسهم، وكما في مثال عمليات الطرد التي تمت في العام ١٩٤٨، فإن حكومة اسرائيل ومعها سائر المؤسسات الثقافية والتعليمية، تواصل حتى اليوم انكار تلك الأعمال الاجرامية الشنيعة التي وقعت في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٤.

نتيجة لتلك السياسة، قام الجيش الاسرائيلي بتفريغ عشرات القرى العربية من سكانها، وفي عدد من الحالات تم طرد السكان الى ما وراء الحدود، لكن غالبيتهم تحولوا كما اسلفنا الى لاجئين داخل وطنهم. عمليات الطرد الفعلية توقفت في العام ١٩٥٤، لكن من حيث المبدأ، ظل شبح خطر «الطرد» يحوم طيلة فترة الحكم العسكري (١٩٤٨ – ١٩٦٧) فوق رؤوس المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل، ذلك لأن «الترانسفير» حتى ولو لم يُبحث او يرد ذكره في المحافل الشعبية او على صفحات الجرائد، ظل على الدوام خياراً حقيقياً قائماً في شتى مداولات الحكومة والهيئات المختلفة التي تولت ادارة شؤون الحكم العسكري. علاوة على ذلك فقد تداول زعماء حزب السلطة («مباي») في اجتماعات الحزب الداخلية حديثاً مؤداه ان وضع الدولة اليهودية سوف يتحسن الى حد كبير اذا ما اتيح طرد «عرب اسرائيل» قاطبة.

حرب «الأيام الستة» (حزيران ١٩٦٧) كانت فرصة تاريخية تتيح للزعامة اليهودية في دولة اسرائيل تنفيذ مخططات ومشاريع قديمة لم تتحقق في العام ١٩٤٨، ولا سيما مشروع انشاء دولة يهودية على كامل المنطقة الواقعة بين نهر الاردن والبحر المتوسط، وكان رجالات «أحدوت هعبودا»، وهو جناح مهم جداً في حزب السلطة (مباي)، قد دفعوا في الفترة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، باتجاه احتلال جزء من الضفة الغربية او كلها، وذلك كلما بدا لهم ان الفرصة غدت سانحة لذلك.

هذا الامر، او الطرح، حصل اثناء حرب ١٩٥٦، وفي اعقاب الحرب

ترانسفير ١٩٤٨ – مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

الأهلية في لبنان والانقلاب في العراق سنة ١٩٥٨، وغيرها من الحالات.

وقد حال دافيد بن غوريون دون تنفيذ هذه المخططات، ليس من منطلق معارضته لوجهة النظر التي رأت في الضفة الغربية جزءاً من ارض اسرائيل التاريخية، وانما لأنه (بن غوريون) – وعلى عكس العام ١٩٤٨ – لم يعتقد ان في وسع اسرائيل القيام مرتين في التاريخ بتنفيذ عملية تطهير عرقي واسعة، خاصة بعد مرور سنوات طويلة على الكارثة (المحرقة النازية).

وبناء على ذلك اوصى «بن غوريون» بعد حرب العام ١٩٦٧ بالجلاء الفوري عن المناطق الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة).. غير ان «بن غوريون» لم يعد منذ العام ١٩٦٣ يلعب دوراً مهماً او مركزياً في السياسة الاسرائيلية، وقد طور ورثته في السلطة حلاً يقوم على ما سمي بـ «الحل الوسط» فبدلاً من «الترانسفير الشامل» الذي نفذ في العام ١٩٤٨، قضى هذا «الحل الوسط» بتنفيذ «ترانسفير زاحف» في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، وقد تبنت الحكومة نظرية «الترانسفير» كوسيلة لتغيير الخريطة الديمغرافية التي بدت غير مريحة بالنسبة لحكومة رأت في الحرب (حرب حزيران ١٩٦٧) تصحيحاً لخطأ تاريخي.

المرحلة الاولى في هذه النظرية تمثلت بالطرد الفوري لنحو ٣٢٠ الف فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة في خضم الحرب.. فبعد ان وضعت الحرب اوزارها مباشرة، شرع موشيه ديان بصفته وزيراً للدفاع، في تنفيذ سياسة «الضم الزاحف» التي قامت على ضم مناطق غير مأهولة بالسكان في الضفة والقطاع، الى اسرائيل. واجتمعت الحكومة الاسرائيلية مرات عدة لبحث ومناقشة مقترحات كان لها هدف واحد وهو ايجاد «حل ديمغرافي» للمناطق المقرر لها ان تصبح مستقبلا جزءاً لا يتجزأ من دولة اسرائيل. وتعطي هذه الاجتماعات والمداولات في حد ذاتها صورة جلية عن المواقف والمنطلقات والرؤية الايديولوجية التي سادت لدى صانعي القرارات في اسرائيل عقب حرب ١٩٦٧، هذه المواقف والمداولات بلورت ليس سياسة الضم الزاحف وحسب، بل وسياسة الطرد التدريجي ايضا، وقد اطلق الاسرائيليون على هذه السياسة «تقليص السكان».. وكانت احدى نتائج هذه السياسة ترحيل نحو الف مواطن فلسطيني الى اميركا الجنوبية.

كان هناك نهج يقوم على الاستمرارية والتواصل منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٦٧.. اذ ان قسماً من الأشخاص من الذين نَظَّروا ودفعوا نحو تنفيذ التطهير العرقي في العام ١٩٤٨ مثل يوسيف فايتس، استمروا في الدعوة لتنفيذ عملية تطهير عرقي اخرى، وهذه المرة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. ولعل البعد الأكثر وحشية وتعسفاً لهذه القضية يتمثل في ان «فايتس» قد دعا عقب حرب ١٩٦٧ الى طرد اللاجئين المتواجدين في المناطقة المحتلة (العام ١٩٦٧)، اي نفس اللاجئين الذين

موشي ديان ورحبعام زئيفي العام ٦٧

طردوا وشردوا في العام ١٩٤٨، وكان «فايتس» ذاته احد المبادرين والمشرفين على عملية طردهم. وظل «فايتس»، الذي لم تتحقق جميع خططه في العام ١٩٦٧، مؤيداً ونصيراً متحمساً لعملية «ترانسفير» فورية وشاملة.. لكن معظم زملائه اعتقدوا انه لا يمكن تنفيذ «ترانسفير» شامل في وقت لا توجد فيه حالة حرب، فـ «البراغماتيون» في حركة «العمل» لم يؤيدوا مثل هذا «الترانسفير».. غير ان الجميع ايدوا عمليات الطرد الاولى التي تمت بعد حرب ١٩٦٧، لا سيما تلك التي تمت في منطقة القدس الكبرى، سواء التي طالت الأحياء العربية المحيطة بالحرم (القدسي) الشريف، والتي اخليت بالقوة وطرد سكانها منها، ام تلك التي أتت على القرى الثلاث، عمواس ويالوا وبيت نوبا، قرب اللطرون. ورغم ان كاتباً واديباً معروفاً مثل عاموس كينان قد شاهد بأم عينه عملية طرد ستة آلاف مواطن (اهالي القرى الثلاث) وكتب عنها، فإن الجمهور اليهودي في اسرائيل لم يتأثر لذلك بل تقبل الأمر كسياسة مشروعة لصيانة وتعزيز أمن الدولة اليهودية.

جدير بالذكر ان الرأي العام الاسرائيلي ابدى ايضا تفهمه لعمليات طرد اخرى نفذت في السنة الاولى للاحتلال، سواء تلك التي طالت مواطنين من اهالي قلقيلية، وجميع سكان الجفتلك، البالغ عددهم ستة آلاف فلسطيني، ام تلك التي تمثلت في طرد وترحيل سكان مخيمات النويعمة وعين السلطان وعقبة جبر في منطقة اريحا، والذين يقارب عددهم خمسين الف مواطن، وفي الاجمال، فقد تمكنت اسرائيل، عن طريق سياسة الطرد والضغط، من اجبار ما يربو على اربعمائة الف فلسطيني على ترك ومغادرة مدنهم وقراهم ومخيماتهم في الضفة الغربية في العام ١٩٦٧. وفي السنة الثانية للاحتلال (١٩٦٨) جاء الدور على سكان قطاع غزة ليعانوا من سياسة الترانسفير التي انتهت بطرد نحو ٣٥ الف مواطن فلسطيني من سكان القطاع.

الترانسفير الذي تغلغل عميقا، كنظرية، في صفوف صانعي القرارات الرئيسيين في اسرائيل، والذي دعا وروج له منظرو حزب «العمل» في فترة الاحتلال الاولى، لم ينفذ فقط بواسطة عمليات طرد بشكل سافر ومباشر، فسياسة «الجسور المفتوحة» التي انتهجها موشيه ديان، بزعم او تحت ستار «لافتة حسن نية» تجاه الاردن والفلسطينيين حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بشبكة علاقات اقتصادية منتظمة بين الجانبين، هذه السياسة كانت بمثابة عملية طرد مخططة ومحكمة. فالذين غادروا لم يكونوا واثقين من انهم سيتمكنون من العودة، اذ لجأ الاسرائيليون الى سلسلة من انظمة الطوارئ والقوانين بهدف منع الكثيرين من الذين غادروا (المناطق الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧) من العودة الى بيوتهم واماكن سكناهم.

وفي اجواء الامبراطورية الصغرى التي لفت اسرائيل بعد حرب العام ١٩٦٧، لم تسمع سوى القليل من الاصوات العقلانية التي دعت الى التعايش والتفاهم. وقد ظل «الترانسفير» لغاية اندلاع الانتفاضة الاولى، مسألة مشروعة ومتداولة على نطاق واسع في وسائل الاعلام والثقافة، حتى وان لم يتم تداول هذا الموضوع بصوت مسموع وواضح في حلبة السياسة الاسرائيلية. وتحدث ابطال حرب مثل مائير هارتسيون، والكاتب حاييم هزاز والشاعرة الوطنية الاسرائيلية نوعمي شومر، تحدثوا عن الترانسفير كحل وحيد لقضية النزاع (الاسرائيلي – العربي)، كذلك ايدت شخصيات مهمة في مؤسسات حزب «العمل» دون تردد فكرة الترانسفير.

وكانت حكومات «العمل» المتعاقبة، لغاية الاطاحة بها في (انقلاب) العام ١٩٧٧، قد أملت في حل «المشكلة الديمغرافية» عن طريق ضم جزء من مناطق الضفة الغربية الى الاردن، وقد عكس هذا التوجه خطة يغئال الون (احد زعماء الحزب) التي تم تبنيها بصورة غير رسمية كسياسة للحكومة حتى العام ١٩٧٧، هذه الخطة كانت بمثابة مشروع تقسيم آخر، لكن في هذه المرة دار الحديث عن تقسيم ٢٢٪ من مساحة فلسطين، لم تكن تخضع بعد للسيادة الاسرائيلية، بل تخضع فقط للاحتلال الاسرائيلي، هذا التقسيم كان من المفروض ان يؤدي ايضا الى تقسيم السكان في المناطق المحتلة، ففي الأماكن التي ترغب اسرائيل بضمها، او تقوم ببناء مستوطنات فيها لحساب «غوش ايمونيم» او غيرها من الجماعات الاستيطانية، لا يمكن، حسب خطة التقسيم هذه، السماح بوجود او بقاء فلسطينيين. وكانت هذه الفترة، ١٩٦٧ – ١٩٧٧، شهدت استمراراً في المحاولات الثقافية والفكرية التي تنكر وجود الشعب الفلسطيني، وفي هذه المرة لم تكن الحجة ان الفلسطينيين في المناطق المحتلة هم جزء من الشعب العربي، وانما كانت الحجة انهم (اي الفلسطينيون) جزء لا يتجزأ من الشعب الاردني، وهكذا تم طرد السكان

من الاراضي التي صودرت لأغراض بناء مستوطنات وطرق او معسكرات للجيش الاسرائيلي.

لقد مارست حكومات «العمل» الترانسفير الزاحف في منطقة اخرى، وهي منطقة الجليل.. حيث شكل «تهويد الجليل» خطة رسمية تبنتها في شكل اساسي حكومة رابين الاولى (١٩٧٤ – ١٩٧٧) فقد نفذت خطة شملت عمليات مصادرة اراضٍ على نطاق واسع، كان معناها بالنسبة للكثيرين من سكان الجليل (العرب) القضاء على امكانات الوجود الاقتصادي وتقويض مقومات معيشتهم وبقائهم داخل دولة اسرائيل.

في العام ١٩٧٧ صعد الليكود الى سدة الحكم، لكن الحديث عن الترانسفير، وربما كان ذلك غير متوقع، لم يكن مقبولاً لدى زعيم الحزب مناحيم بيغن. فوجهة نظره لم تتوافق مع الطرد، اذ انه رغب بقيام سلطة يهودية تسيطر على كامل المنطقة، لكنه اعتقد، بنوع من الخلط بين السذاجة والعنصرية ان بوسع السكان العرب البقاء كمواطنين دون حقوق كاملة وفي ظل نوع من الارتباط غير الواضح او المحدد مع الاردن او مصر. ولست ازعم هنا ان بيغن كان يواجه مشكلة في ممارسة الطرد او القتل بحق الفلسطينيين، وهو الذي يقف وراء عمليات التطهير الفظيعة في لبنان العام ١٩٨٢، لكنه لم يتبن فكرة طرد الفلسطينيين من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة. عملية الطرد الرئيسية التي تمت (في لبنان العام ١٩٨٢) كانت تلك التي جرت تحت اشراف وزير الأمن في ذلك الوقت، ارئيل شارون. لقد كانت عملية طرد انتقائية لقيادة سياسية وطنية، وهي وسيلة تكرر استخدامها من جانب حكومة رابين الثانية في فترة ١٩٩٢ – ١٩٩٥. كذلك واصل شارون سياسة «التهويد» داخل اسرائيل وقلص مساحات حياة ومعيشة سكان وادي عارة عن طريق اقامة مستوطنات يهودية في قلب هذه المنطقة.

بعد ذلك حل اسحق شامير مكان مناحيم بيغن في زعامة الليكود. في عهد شامير استمر، لغاية مؤتمر مدريد على الأقل، الضم الزاحف واستمر معه ايضا الطرد الزاحف، وذلك في ظل تأييد رئيس الوزراء (شامير) غير المحدود لتوسيع المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة، حتى ولو كان معنى ذلك اقتلاع وتشريد سكان من بيوتهم.

غير ان سياسة اسحق شامير تغيرت بشكل دراماتيكي عندما بدأت مساعٍ اميركية جديدة في محاولة لتسوية النزاع، فقد سعى شامير الى خلق وقائع على الارض، وفي مقدمتها محاولة خلق اغلبية يهودية في المناطق المحتلة، يكون من شأنها اعاقة وقطع الطريق على مساعي ادارة بوش التي بدت لشامير مناوئة لفكرة الاحتلال الاسرائيلي لمناطق الضفة

ترانسفير ١٩٦٧

الغربية وقطاع غزة، وليس صدفة ان شامير عاد في مؤتمر مدريد ليكرر شعار «ارض مهجورة انتظرت قدوم الشعب المختار»، وذلك كجزء من التوجه العام الذي سعى الى استيطان الاراضي المحتلة، بالقوة، والى تضييق الخناق على السكان المحليين (الفلسطينيين) سواء بصورة عملية او عن طريق ايديولوجيا ارض اسرائيل الكبرى، التي لا تبقي اي امل في قيام سلطة فلسطينية مستقلة على اي جزء من فلسطين.

في غمرة هذه الأجواء تأسست ايضا حركة «موليدت» بزعامة رحبعام زئيفي. وقد شكلت التركيبة الانسانية – البشرية – لهذه الحركة همزة وصل بين خطط «الترانسفير» من العام ١٩٤٨ وبين الآمال الجديدة التي بعثت او سادت في اواخر الثمانينيات، بين رواد التطهير العرقي في حرب العام ١٩٤٨ وزعماء المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، غير ان توجهات هذه الحركة كانت مختلفة عن التفكير والممارسة اللذين وسما التوجه الذي اعتبره الجمهور الاسرائيلي توجهاً شرعياً

وفي هذه المرحلة او الفترة، من العام ٢٠٠١، نجد ان وسائل تضييق الخناق والحصار والاغلاق والتصفيات وقتل المدنيين قد حلت مكان الترانسفير في المناطق الفلسطينية اما في اسرائيل ذاتها فقد استبدل الترانسفير بالتمييز السافر واللجوء للقوة والعنف كوسيلة رئيسة في السياسة الاسرائيلية تجاه المواطنين المنتمين للأقلية الفلسطينية في اسرائيل.

مقبولاً وقابلاً للتنفيذ. فـ «الترانسفير» في زمن الحرب اعتبر مشروعاً، اما في زمن اللاحرب فإن «الترانسفير الزاحف» فقط يمكن اعتماده كسياسة مقبولة. الدعوة الى تنفيذ ترانسفير شامل دون وجود حالة حرب اعتبرت دعوة خطيرة، ليس من ناحية اخلاقية، وانما فقط بكونها دعوة خاطئة من ناحية برغماتية، محافل اليسار الصهيوني فقط اخذت تدرك انه رغم كون «موليدت» حركة هامشية، الا ان هناك قبولاً ورواجاً واسعين للأفكار والتوجهات التي تمثلها الحركة، في اوساط التيار المركزي بين الجمهور اليهودي في اسرائيل. بناء على ذلك، ورغم انه لا يوجد فرق ملموس بين حركة «كاخ» بزعامة الحاخام كهانا، وحركة «موليدت» فقد تم اعلان الاولى (كاخ) حركة خارجة عن القانون، في حين ظلت الثانية (موليدت) حركة قانونية مشروعة، لقد ظلت «موليدت» حركة قانونية نظراً لأنه كانت تحوم في الأجواء منذ العام ١٩٩١، امكانية حل مسألة المناطق المحتلة.

صحيح انه لا يوجد منذ ذلك الحين استعداد وسخاء كبيرين في الجانب الاسرائيلي للسماح للفلسطينيين باقامة دولة ولو في حدود ٢٢ في المئة من مساحة فلسطين التاريخية، الا ان هناك اقراراً واضحاً انه لا يمكن استمرار الوضع دون تسوية ما، فغالبية اليهود في اسرائيل، لا يرغبون في ان يكونوا جزءاً من سلطة احتلال على عدد كبير الى هذا الحد من الفلسطينيين. على ذلك فإن اية عملية ضم لا تشمل سكاناً، اعتبرت في نظر الكثيرين حلاً مرغوباً، ولم يسع احد الى توعية الجمهور اليهودي في اسرائيل بأن التحريض الفظيع الذي تمارسه «موليدت» هو تحريض عنصري يستند الى كل جرائم الماضي التي ارتكبتها الصهيونية واسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

لذلك لا عجب في ان «موليدت» تحظى بتأييد واسع في صفوف الشبان اليهود في اسرائيل.

عاد حزب «العمل» الى السلطة بموقف شجاع تبناه اسحق رابين، حيث دفع هذا الموقف باتجاه محاولة التوصل لاتفاق يضع حداً للاحتلال وربما يؤدي ايضا لقيام دولة فلسطينية، لكنه كان واضحا منذ بداية مسيرة الحكومة (حكومة رابين) ان اسرائيل تريد الاحتفاظ بالسيطرة على جزء من المناطق المحتلة بما في ذلك بعد التوصل الى تسوية.

فهي لا تريد اخلاء غالبية المستوطنات ، كما انها تنوي الابقاء على القدس الكبرى كمنطقة خاضعة للسيادة اليهودية، وليس صدفة ان سياسة الترانسفير الاسرائيلية قد تكثفت وتركزت منذ اوسلو في مدينة القدس، وقد اوجدت اسرائيل عن طريق اللجوء الى وسيلتين رئيسيتين، اجواء استهدفت «تصحيح» الميزان الديمغرافي في القدس والذي «اعاق» المفهوم الاسرائيلي للقدس اليهودية. الوسيلة الاولى تمثلت في عزل القدس وضواحيها بصورة تامة عن الضفة الغربية، وقد فرضت السلطات الاسرائيلية على السكان (العرب) قراراً بشأن انتمائهم المادي – الجغرافي لاسرائيل او لمناطق السلطة الفلسطينية.

الوسيلة الثانية تمثلت في سياسة المصادرة المنهاجية لبطاقات الهوية والوثائق التي اتاحت للفلسطينيين البقاء كمواطنين في القدس الشرقية، وقد تم اللجوء الى هذه الوسيلة بعد العام ١٩٩٦ في شكل خاص، وذلك بعدما وسعت السلطات الاسرائيلية ارشيف او مخزون معلوماتها عن الفلسطينيين ما مكنها من سحب والغاء مواطنتهم الدائمة، صحيح ان «الترانسفير» في هذه الحالة لم يهدف الى طرد السكان الى خارج المنطاق المحتلة، غير ان اهميته (اي الترانسفير) تمثلت في انه ظل وسيلة رئيسية في ايدي الاسرائيليين، يلجأون اليها بغية فرض الخريطة التي يرغبون بها، بالقوة على الفلسطينيين.

في اعقاب اندلاع انتفاضة الاقصى والاحتجاج الشعبي للفلسطينيين في اسرائيل عادت فكرة الترانسفير لتطل برأسها من جديد، سواء تجاه سكان المناطق (الضفة والقطاع) او تجاه المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل. وقد ادى الوصف المشوه لما حصل في كامب ديفيد صيف العام ٢٠٠٠، ولعملية السلام برمتها، لا سيما منذ صعود بنيامين نتنياهو الى السلطة في العام ١٩٩٦، الى توحيد خطاب المركز السياسي في

اسرائيل، الممثل في حزبي الليكود والعمل، وبحسب هذا الخطاب فإنه بسبب «خيانة» الفلسطينيين لمبدأ السلام، لم يبق امام اسرائيل سوى محاولة حل المشكلة (مشكلة النزاع) عن طريق القوة. وبنفس الروحية البراغماتية التي وسمت «مباي» التاريخي، فإنه لا يتم التعبير عن هذا الموقف بشكل مباشر، بل يتم التظاهر بوجود استعداد للانخراط في اي جهد او مسعى يهدف الى حل النزاع بالطرق الدبلوماسية ، بيد ان السياسة الاسرائيلية تصور من ناحية عملية، القوة، باعتبارها الطريق الأفضل لانهاء النزاع. وفي هذه المرحلة او الفترة، من العام ٢٠٠١، نجد ان وسائل تضييق الخناق والحصار والاغلاق والتصفيات وقتل المدنيين قد حلت مكان الترانسفير في المناطق الفلسطينية اما في اسرائيل ذاتها فقد استبدل الترانسفير بالتمييز السافر واللجوء للقوة والعنف كوسيلة رئيسة في السياسة الاسرائيلية تجاه المواطنين المنتمين للأقلية الفلسطينية في اسرائيل.

ولعل ذلك يشكل الخلفية الآنية للنظرة الخاصة والمعاملة المميزة التي حظي بها رحبعام زئيفي بعد مقتله، انه السبب وراء احتضان هذا الرجل وتفكيره ضمن الاجماع الصهيوني في اسرائيل.

في جامعة حيفا، الذي يشكل الطلبة الفلسطينيون ٢٠ في المئة من مجموع طلبتها، اوقفوا الدراسة بغية الوقوف دقيقة حداد على الرجل (زئيفي) الذي حض على طرد هؤلاء الطلبة الفلسطينيين انفسهم.

مع ذلك، لا اود انهاء مقالي هذا بنغمة متشائمة، فإعادة فكرة الترانسفير الى الاجماع (القومي الاسرائيلي) هي بالفعل شيء.. مريع وخطير للغاية على المدى القصير، وهي تعكس ما يمر به المجتمع اليهودي في اسرائيل خلال السنة الاخيرة، من عملية تطرف متزايد وانعدام الحساسية الاخلاقية وتشنج اكثر في النظرة الى الـ «آخر» الفلسطيني لمجرد كونه فلسطينيا، بيد اننا نلحظ ايضا عملية اخرى لا تقل اهمية عن العملية السابقة، فالطابع الحقيقي، الحتمي، للمشروع الصهيوني، يتجلى بصورة واضحة وسافرة، نظراً لأنه لم تعد هناك محاولات من جانب اليسار الصهيوني لتقديم «صهيونية مختلفة» او وجهاً اكثر اشراقاً واعتدالاً للايديولوجية الصهيونية، ولعل وضع «زئيفي» في بؤرة الوعي الصهيوني يميط اللثام عن السبيل الوحيد الذي يمكن ان تدار فيه امور دولة اسرائيل في حال بقائها مخلصة للأيديولوجيا الصهيونية.. فلا ريب في انها ستضطر لاختيار خيار «الترانسفير»، وخيار ديمومة الصراع مع الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وربما ايضا مع العالم العربي برمته. وبمقدار ما تنجلي هذه الصورة اكثر، سيغدو من السهل اكثر على القوى اليهودية المناهضة للصهيونية اعادة تنظيم صفوفها من جديد بما يمكنها من طرح بديل ديمقراطي واخلاقي للطريق الذي سار فيه حتى الآن المجتمع اليهودي في اسرائيل. فإمكانية ان ينبثق الجديد الأفضل من رحم القديم السيء باتت ملموسة في ارض الواقع ذاته. قبل حوالي ستة اشهر خنقت واختفت كليا اصوات يهودية بديلة.

ولا شك في ان الفشل والاخفاق ، الذي منيت به خلال السنة الاخيرة المحاولات الرامية لجلب الهدوء والأمن الشخصي، وتحسين وضع اسرائيل وصورتها على المستوى الدولي، والأهم من كل ذلك الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي تعانيها الدولة، قد ساهم في اعادة الاعتبار لمواقف اليسار الراديكالي في الدولة.

غير انه يتعين على هذه القوى الايجابية ان تبقى يقظة متنبهة حيال امكانية ان لا تستمر ترجمة الموقف المتنفذ، طالما بقي هذا الموقف على حاله، الى اعمال طرد و «ترانسفير» اخرى، وفي مواجهة هذا الخطر، يجب على اليسار، غير الصهيوني والأقلية الفلسطينية في اسرائيل ان يشكلا معاً قوة موحدة تعمل على تحريك وتفعيل المجتمع الدولي لدرء هذا الخطر ذاته، فالأمم المتحدة تعهدت على اية حال، في جميع قراراتها، بما في ذلك القرار «١٨١» الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، بالعمل على حماية حياة وحقوق السكان العرب في فلسطين.

ورغم ان المنظمة الدولية فشلت حتى اليوم فشلاً ذريعاً في النهوض بهذه المهمة، الا انه ليس متأخراً او نافلاً محاولة ايقاظها وحثها (اي الأمم المتحدة) للعمل في هذا الاتجاه.

انظر:

Nur Masalha, ص The 1967 palestinian Exodus ص in Ghada Karmi and Eugene Cotran (eds.), The Palestinian Exodus, 1948 - 1988, Ithaca Press: London, 1999, p. 65.

(مقال مصالحة)

بني موريس: نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ٤٧ – ١٩٤٩/ اصدار: «عام عوفيد» – تل ابيب ١٩٩١، ص٤٤ – ص٤٥

انظر:

Nur Masalha, A Land Without a People, Faber and Faber, London and New York ١٩٩٧, p. x.

انظر مقال يوسي ميلمان ودان ربيب في «دافار» – ١٩ شباط ١٩٨٨

– نور، المقال، ص٨٨

نور، المقال ص٧١.